



وزارة الاقتصاد والتجارة
Ministry of Economy and Commerce

التقارير الدورية

التقارير الاقتصادية

التقرير التحليلي للسياحة الرياضية

السياحة الرياضية



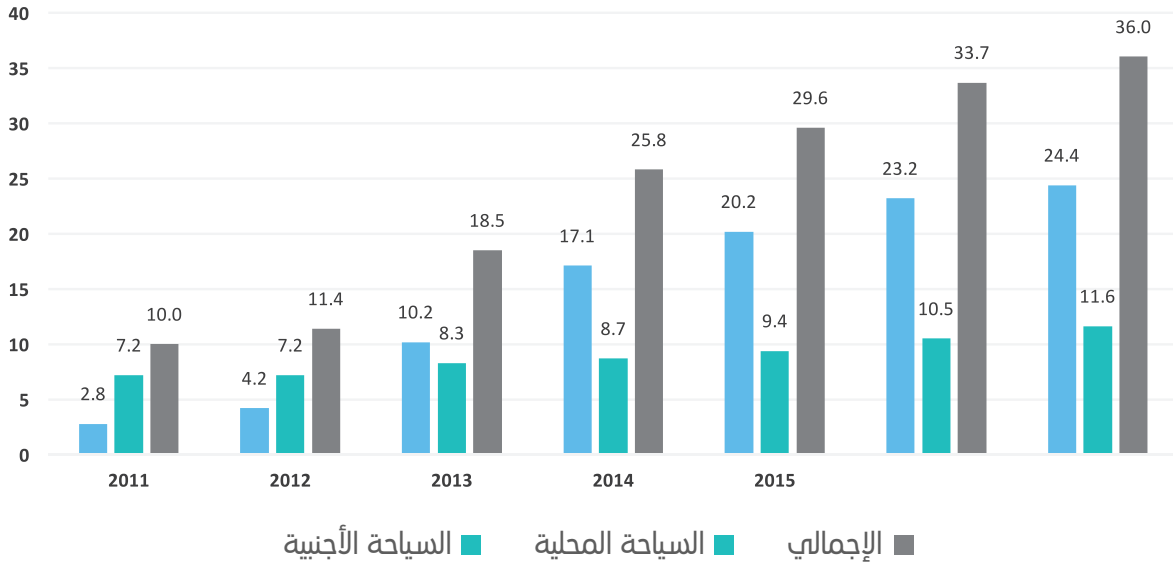
السياحة الرياضية

- السنوات الخمس الماضية، شهدت تآميا ملحوظا في الدور التنموي للقطاع السياحي
- 36 مليار ريال حجم الإنفاق السياحي المقدر لعام 2015، منه 24.4 مليار من السياحة الأجنبية ونحو 11.6 من السياحة المحلية
- القطاع السياحي ساهم بنحو 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 مقارنة بنحو

في إطار متابعتها لأداء مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، أكدت دراسة جديدة قامت بها وزارة الاقتصاد والتجارة على تنامي دور القطاع السياحي في دعم عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

القطاع السياحي والذي يعول عليه كثيرا في الاستراتيجية الوطنية للتنوع الاقتصادي، لم يساهم فقط في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القطري وإنما ساهم أيضا في دعم ميزانه التجاري وتعزيز روافده من الاقتصاد العالمي. فالصادرات السياحية ارتفعت بأكثر من الضعف في السنوات الخمس الماضية، من حوالي 10.8 مليار ريال في عام 2010 لتصل إلى نحو 24 مليار ريال في عام 2015، أي ما يعادل 6.6 مليار دولار. هذه الوتيرة المرتفعة جاءت مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع أعداد السياح الأجانب وارتفاع معدل إنفاقهم على السلع والخدمات التي توفرها الأنشطة الوطنية. فخلال السنوات الأخيرة ارتفع عدد السياح الأجانب من 2.1 مليون في عام 2011 إلى حوالي 2.9 مليون في عام 2015، أي بنحو 8% بالمعدل سنويا، كما ارتفع معدل إنفاق السياح الأجانب على الأنشطة المحلية بما يشمل ذلك إنفاقه على خدمات الناقل الجوي الوطني من نحو 5148 ريال في العام 2011 إلى نحو 8257 ريال في العام 2015. كما جاء الدور التنموي للقطاع السياحي مدفوعا أيضا بالسياحة الداخلية التي شهدت خلال الفترة نفسها نموا ملحوظا في عوائدها ولكن بوتيرة أقل من السياحة الخارجية. إذا ارتفع إنفاق المواطنين والمقيمين على السياحة الداخلية من 8.8 مليار ريال إلى 11.4 مليار ريال خلال الفترة نفسها، وهو ما يعني وصول إجمالي حجم الإنفاق الكلي على الأنشطة المحلية المرتبطة بالقطاع السياحي إلى نحو 35.4 مليار في العام 2015.

الإنفاق السنوي على السياحة (مليار ريال)

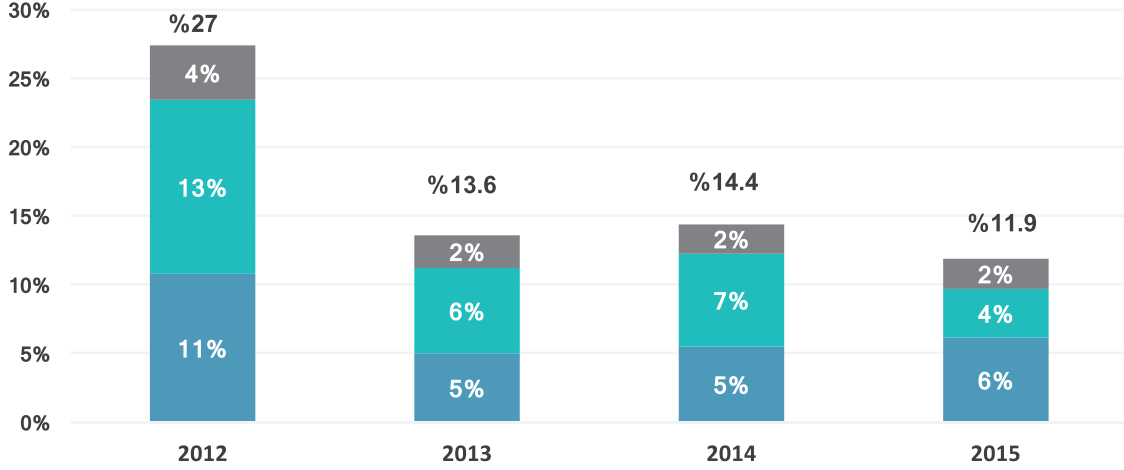


المصدر: السنوات 2011-2014 من World Travel & Tourism Council، بيانات 2015 تمثل تقديرات أولية لوزارة الاقتصاد والتجارة

انعكاسات هذا الإنفاق على القيمة المضافة المحلية تتخذ عدة اتجاهات (تأثيرات)، أولها مباشر ويتمثل بحجم الناتج الإضافي المتولد في الأنشطة التي ينفق عليها السياح بشكل مباشر (Direct Impact)، كالفنادق والمطاعم والمحلات التجارية وشركات النقل الوطنية، فيما يتخذ التأثير الآخر مسارا غير مباشر (Indirect Impact) يتمثل بالقيمة المضافة المتحققة في الأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي التي تزوده بمدخلات الإنتاج اللازمة لتوفير الخدمات والمنتجات السياحية، فيما يعكس الأثر الآخر بالقيمة المضافة التي تتحقق في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية نتيجة لإنفاق الذي يقوم به العاملون في الأنشطة السياحية والأنشطة المرتبطة بها (Induced Impact). القيمة المضافة المتحققة من الإنفاق السياحي بشقيه الأجنبي والخارجي قدرت قيمتها في العام 2011 بنحو 21.8 مليار ريال ثم أخذت بالارتفاع تدريجيا وصولا إلى 42.3 مليار ريال في العام 2015، أي بنحو الضعف في خمس سنوات. القيمة المضافة هذه تعكس نحو 40% كأثر مباشر، 45% كأثر غير مباشر بينما تمثل نسبة 15% المتبقية آثار مرافقة.

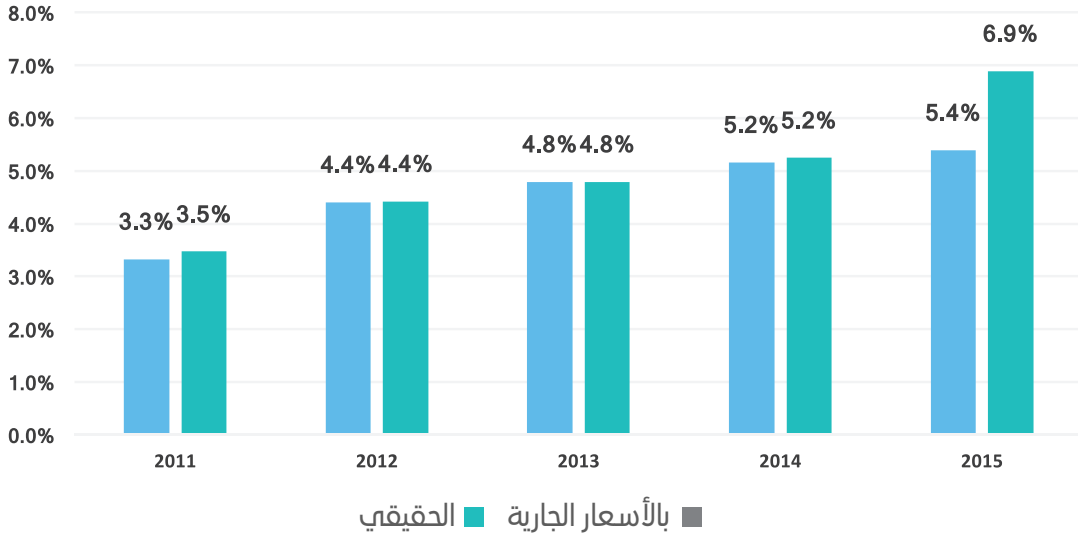
مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي كانت حاضرة بقوة على مدار السنوات القليلة الماضية. ففي العام 2012 ساهم القطاع السياحي بشكل مباشر وغير مباشر بنحو 27% من النمو الاقتصادي الحقيقي، ومن ثم تراوحت مساهمته بين 12% و 14% خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي الحقيقي بأسعار 2013



وترتبطا على هذه المساهمة الفاعلة في النمو الاقتصادي والتي تجاوزت المساهمة النسبية لمعظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية، ارتفعت مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الحقيقي تدريجيا من 3.3% في عام 2011 وصولا إلى 5.4% خلال العام 2015. وعلى نحو أكثر أهمية، ارتفعت مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاسمي (بالأسعار الجارية) من 3.5% في عام 2011 إلى حوالي 6.9% في العام 2015.

مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي



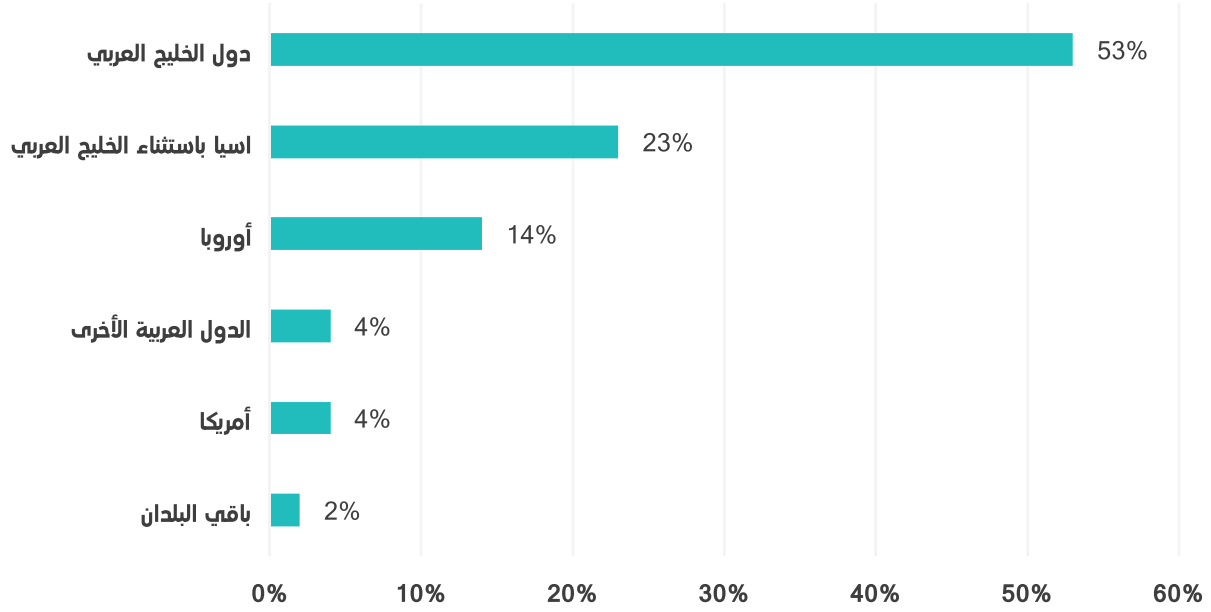
المصدر: تقديرات الوزارة بناء على بيانات World Travel & Tourism Council ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

السياحة الأجنبية كان لها دور متزايد وملحوظ مقارنة بمساهمة السياحة الداخلية. ففي العام 2011 كانت السياحة الخارجية تشكل نحو 55% من إجمالي وصادف الدخل المتأتي من السياحة إلى أن أصبحت تساهم بنحو ثلثه في العام 2015. فالتقديرات الأولية للوزارة تشير إلى وصول حجم إنفاق السياح الأجانب على الأنشطة المحلية بما في ذلك النقل الجوي إلى نحو 24.4 مليار ريال مقارنة بنحو 10.2 مليار ريال في العام 2011، أي ارتفاع بما يقرب 1.5 ضعف خلال خمس سنوات.

كما تؤكد النتائج التي توصلت إليها وزارة الاقتصاد والتجارة على الأهمية التي يحظى بها القطاع السياحي في دعم مقومات النمو الاقتصادي لدولة قطر. إذ تشير التقديرات الأولية للوزارة إلى أن السياحة الأجنبية ساهمت خلال السنوات الخمس الماضية بنحو 11% من النمو الاقتصادي الحقيقي المتوقع، مضافة إلى هذا النمو نحو نصف نقطة مئوية بالمتوسط سنويا.

التزايد الملحوظ في أعداد السياح الأجانب على مدار السنوات الماضية، بحسب الوزارة، جاء مدفوعا بشكل أساسي بالبيئة المحلية الأمنة وزخم الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بقطاع السياحة، كما يعزى الإقبال المتنامي على السياحة إلى نجاح النموذج السياحي الذي تتبناه دولة قطر والذي يتميز بشكل أساسي في مراعاته للثقافات المختلفة لاسيما لدول الخليج العربي والدول العربية الأخرى التي شكلت لوحدها نحو 57% من إجمالي النمو في أعداد السياح الأجانب خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2015.

المساهمة الإقليمية في نمو أعداد السياح الأجانب خلال الفترة (2010 - 2015)



أهمية الإنفاق السياحي تكمن بشكل أساسي في توزيع مردوداته على معظم الأنشطة الاقتصادية لاسيما الخدمة منها، فالإنفاق السياحي يساهم في تنمية قطاع الفنادق والمطاعم والتجارة الداخلية وتمتد منافعه لغيرها من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، كدعمه لقطاع النقل لا سيما النقل الجوي للمسافرين، ويساهم أيضا في تنمية قطاع النقل البحري الذي يتوقع أن يتنامى دوره في القطاع السياحي في المدى المنظور. الأفاق المستقبلية للقطاع السياحي ودوره التنامي تبوؤ واعدة لاسيما في ضوء الفعاليات التي ترمع قطر تنظيمها خلال السنوات القادمة وفي مقدمتها كأس العالم 2022 وفي ضوء زخم الاستثمارات التي تنفذ حاليا وتلك التي يتوقع تنفيذها في المستقبل القريب.